المحاضرة الثامنة:

المفعول به:

تعريفه:

هو **اسم منصوب بالفعل أو شبهه** يقع عليه فعل الفاعل ولا يكون إلاّ في الجملة الفعلية الّتي فعلها متعدّ بنفسه، ويأتي واحدا فصاعدا. ويكون منصوبا بعامل ظاهر أو مضمر. قال الزّمخشري: "المفعول به هو الّذي يقع عليه فعل الفاعل ... وهو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي، ويكون واحدا فصاعدا... ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعملٍ إظهارُه أو لازمٍ إضمارُه"([1]).

حكمه:

أقرّ النحاة ([2]) بعد استقرائهم لكلام العربِ أنّ المفعول به **واجبُ النّصبِ** إذا تعدّى إليه فعلُ الفاعل، وكان الفاعل مذكورا في الكلام ظاهرا كانَ أو مضمرا؛ لأنّه إذا ما حُذف الفاعل، وبُنِي الفعلُ للمجهول، أُقِيم المفعول مقامه وأُسْنِد إليه، وأصبحَ فاقدا لحقّ النّصب. أمّا الظّاهر فنحو قوله تعالى: ((لَقَدْ خَلَقْنَا **الإِنْسَانَ** فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ))- التّين:4. وأما المضمر فنحو قوله جلّ شأنه: ((وَخُلِقَ **الإِنْسَانُ** ضَعِيفًا))- النّساء:28.

ويُنْصَبُ المفعول به **بعلامة أصلية أو فرعية**([3]) سواء أكانت ظاهرة أم مقدّرة إذا كان اسما معربا، أو في محل نصب إذا كان اسما مبنيا أو جملة، **ويُجرّ لفظا** إذا كان مسبوقا بحرف جرّ زائد نحو قولك: مَا رَأَيْتُ من (**شَيءٍ**). ف: (شَيءٍ) مجرور لفظا منصوب محلا. أي: ما رأيت (شيئا)، قال تعالى: ((وَلَا تُلْقُوا **بِأَيْدِيكُمْ** إِلَى التَّهْلُكَةِ))- البقرة: 195. وقد **ينصب المفعول به على نزع الخافض** نحو قوله تعالى: ((وَاخْتَارَ مُوسَى **قَوْمَهُ** سَبْعِينَ رَجُلًا))- الأعراف:155. ف: (قومه) مفعول به منصوب بنزع الخافض (اخْتَارَ مِنْ قَوْمِهِ).

---

[1] - المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص: 31.

[2] - ينظر: المقتضب ج:1، ص:146، والأصول في النحو، ج:1، ص:76، 77، وشرح المفصّل ج:2، ص:40.

[3] - راجع محاضرة علامات الإعراب الأصلية والفرعية.

هذا من **النّاحية الشكليّة** وهو الأساس في تحديد المعاني الإعرابية للحركات النحويّة، غير أنّنا وجدنا بعض النحّاة قد **استأنسوا بالمعنى** في تحديد المفعول به في الكلام إذا أُمن اللَّبْس بينه وبين الفاعل، ورأوا أنّه لا يوجد إشكال في أنْ تتبادل حركة الفاعل مع حركة المفعول، واستدلّوا على ذلك بقولهم: (خَرَقَ **الثَّوْبُ المِسْمَارَ**)، و (كَسَّرَ **الزُّجَاجُ الحَجَرَ**)، ففي هاتين الجملتين جاء المفعولان:(الثوب– الزجاج) مرفوعين، والفاعلان: (المسمار– الحجر) منصوبين، فالدّلالة هي الّتي قادتهم إلى تحديد الفاعل من المفعول به.

عامله:

اختلف النّحاةُ في عاملِ المفعولِ به، فتعدّدت مذاهبهم، واختلفت آراؤهم([4])، وكلٌّ له حجّته ومبرّراته.

أمّا البصريّون فقد قالوا أنّ العاملَ فيه هو **الفعل أو شبهه**، وأمّا الكوفيّون فقالوا هو **الفاعل وحده**، وأمّا الفرّاء

فرأى أنّ العامل في المفعول به هو **الفعل والفاعل معا**. في حين ذهبَ خلف الأحمر إلى أنّ العامل في المفعول به

هو **معنى المفعولية**؛ أي كونُه مفعولا، كما يقال في الفاعل إنّ العامل فيه كونه فاعلا.

غير أنّ المتّفق بين جمهور النحّاة هو أنّ العاملَ في المفعول به **الفعل المتعدّى بنفسه أو شبهه** من الصّفات وأسماء الأفعال.

ويكون الفعل المتعدّي بنفسه هو العامل الأصلي في المفعول به، نحو قول: (اِشْتَهَيْتُ **الأَزَادَ** وأَنَا بِبَغْدَادَ). وأمّا شبهه فيكون عاملا فيه كذلك، ويأتي على أشكالٍ هي:

–**اسم الفاعل** نحو قوله تعالى: ((وَكَلْبُهُمْ **بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ** بِالْوَصِيدِ))– الكهف:18.

–**اسم المفعول** المشتق من الفعل المتعدّي لمفعولين نحو قولك: عليّ **مكسوّ** أخوه **ثوبا**.

[4] – ينظر: همع الهوامع ج:2، ص:5، وشرح الكافية ج:1، ص:335، 336.

-**المصدر** نحو قوله تعالى:((وَلَوْلَا **دَفْعُ** اللَّهِ **النَّاسَ** بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ))- الحج:40.

-**صيغ المبالغة** نحو قولك: المخدّرات **جلاّبةٌ الآفاتِ.**

-**الصّفة المشبّهة** نحو: المرءُ **الكريمُ نَسَبَهُ** مُحترَم.

-**صيغ التعجب** نحو قوله تعالى: ((قُتِلَ الإِنْسَانُ **مَا أَكْفَرَهُ**))-عبس:17.

-**اسم الفعل** نحو قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا **عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ** لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ))- المائدة: 105.

<u>أنواعه</u>:

يأتي المفعول به على عدّة أنواع هي:

1- اسما صريحا: نحو: كتبَ الطّالبُ (المحاضرةَ). فـ(المحاضرة) مفعول به ورد اسما ظاهرا صريحا. قال تعالى: ((الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا))- البقرة:22.

2- مصدرا مؤولا: ويتكون من:

أ-: (أنْ) المصدرية + (فعل مضارع) نحو قولك: تمنّيت (أنْ أَزُورَكَ) في العطلة. فـ:(أنْ أَزُورَكَ) في محل نصب مفعول به في تأويل مصدر: (زيارتَكَ) أي: تمنّيْتُ زِيَارَتَكَ. قال تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ (أَنْ تَذْبَحُوا) بَقَرَةً))- البقرة:67. أي: يَأْمُرُكُمْ (ذَبْحَ) بَقَرَةٍ.

ب-: (أنَّ)+ (معموليها) أي: اسمها وخبرها نحو قولك: علمتُ (أنّك مسافرٌ). فـ (أنَّكَ مُسافِرٌ) في محل نصب مفعول به في تأويل مصدر (سَفَرَكَ). أي: علمتُ (سَفَرَكَ). قال تعالى: ((فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ (أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)))- البقرة:259. أي: أعلم (قُدرَةَ) اللهِ.

3- **ضميرا:** ويكون إمّا:

أ- ضميرا متّصلا نحو قولك: أعْجَبَتْنِي شَجاعتُك. فالياء في الفعل ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. قال تعالى: ((قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ **(أَرِنِي)** كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى))- البقرة: 260. فـ(الياء) مفعول به أوّل لأنّ الفعل (أرى) يتعدّى إلى مفعولين.

ب- ضميرا منفصلا نحو قوله تعالى: (((**إِيَّاكَ)** نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ))-الفاتحة:5. فضمير النّصب المنفصل (إِيَّاكَ) مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدّم.

4- **جملةً**: وتكون:

أ- مؤولة بمفرد: نحو قولك: حَسبْتُكَ **(تَأْتِي)**. فالجملة الفعلية: (تَأْتِي) المتكونة من الفعل والفاعل في تأويل مفرد:(آتِيًا) في محل نصب مفعول به ثانٍ لأنّ الفعل (حسب) يتعدّى إلى مفعولين.

ب- غير مؤولة بمفرد: نحو قوله تعالى:((قَالَ **(إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا)**)- البقرة:124. فـ: (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا) جملة اسمية منسوخة غير مؤوّلة بمفرد في محل نصب مفعول به للفعل (قَالَ).

<u>رتبته</u>:

الأصل في المفعول به **أنْ يتأخّر على الفعل والفاعل** حسب الترتيب المنطقي والعقلي لعناصر الجملة الفعلية، لكنّ اللّغةَ جاءت على خلاف الأصل، ورأينا كثيرا من السياقات **تقدّم فيها المفعول وتأّخر** تارة على عنصري الإسناد معا، وأخرى على أحدهما جوازا ووجوبا وفق ضوابط وشروط معيّنة وضعها النّحاة والّتي سنذكرها لاحقا. وفي تقدم المفعول على الفاعل يقول سيبويه: "فإن قدمتَ المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخّرا في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربيّ جيّد كثير، كأنّهم {إنّما} يقدّمون الّذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن

كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم"([5]). وفي تقديم المفعول وتأخيره على الفعل، أو الفاعل، أو عليهما معا، ما هو جائز، وما هو واجب.

تقديمه على الفاعل وجوبا:

ذكر النّحاة بعض المواضع يتقدّم فيها المفعول به على الفاعل وجوبا منها:

أ – إذا تّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، ذلك لأنّ الضمير لا يعود على متأخّر لفظا ورتبة بل على متقدّم، مثاله قوله تعالى: ((يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ **الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ**))– غافر:52، حيث تقدّم المفعول به: (الظَّالِمِينَ) على الفاعل: (مَعْذِرَتُهُمْ) لأنّ هذا الأخير احتوى على ضمير: (هُمْ) يعود على المفعول.

ب– وجب تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان الفعل محصورا بالفاعل نحو قوله تعالى: ((إِنَّمَا يَخْشَى **اللَّهَ** مِنْ عِبَادِهِ **الْعُلَمَاءُ**))– فاطر:27، وقع الحصر في هذه الآية بـ:(إِنَّمَا)، وقد يكون أسلوب الحصر بغيرها، كأن يكون بـ: النفي + الاستثناء نحو قوله تعالى: ((وَمَا يَعْلَمُ **جُنُودَ** رَبِّكَ إِلاَّ **هُوَ**))– المدثّر:32، كما يكون بـ: الاستفهام+ الاستثناء، نحو قوله تعالى: ((وَمَنْ يَغْفِرُ **الذُّنُوبَ** إِلاَّ **اللَّهُ**))– آل عمران:135.

ج– إذا كان المفعول به ضميرا متصلا بالفعل والفاعل اسما ظاهرا نحو قولك: (أَكْرَمَنِي وَالِدَاي).

د– إذا طال الفاعل حتّى لا يكاد يتبيّن نحو قوله تعالى: ((وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ))–النساء:8.

هـ– إذا كان المفعول به هو محور الكلام في الجملة، كما في جواب: من قال لك: مَنْ الْتَقَى زيْدًا. فتجيب: (الْتَقَى زيدًا خالدٌ).

تقديمه على الفعل وجوبا:

يتقدّم المفعول به على الفعل وجوبا في الحالات الآتية ([6]):

---

[5] – الكتاب، ج:1، ص: 34.

أ- أن يكون من الأسماء الّتي لها حقّ الصّدارة في الجملة، كأسماء الشّرط نحو قوله تعالى: ((**أَيًّا** مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) – الإسراء:110. وأسماء الاستفهام نحو قوله تعالى: ((وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ **فَأَيَّ** آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ)) –غافر:81. وأنْ يكون (كم وكأيّن) الخبريّتين، نحو قوله تعالى:((**فَكَأَيِّنْ** مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ))- الحج:45.

وقوله تعالى: ((**وَكَمْ** مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ))-الأعراف:4 ([7]).

ب- إذا كان المفعول من ضمائر النّصب المنفصلة، وكان تقديمه لغرض إفادة الحصر نحو قوله تعالى: ((وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ **إِيَّاهُ** تَعْبُدُونَ))- النحل:114.

ج- إذا كان المفعول بعد أمّا الشرطية شريطة أن يكون قبل الفاء المتصلة بجوابها نحو قوله تعالى: ((وَأَمَّا **السَّائِلَ** فَلاَ تَنْهَرْ))-الضحى:10.

د- إذا وقع بعد الفاء الداخلة على فعل أمر، كقوله تعالى: ((يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنْذِرْ، **وَرَبَّكَ** فَكَبِّرْ، و**ثِيَابَكَ** فَطَهِّرْ، و**الرُّجْزَ** فَاهْجُرْ))-المدثر:1-5.

هـ- إذا وقع ضمن جملة استئنافية استفهامية، نحو قوله تعالى: ((فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، **أَفَغَيْرَ** دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ))-آل عمران:82-83.

و- إذا وقع خبرا لـ: (لكنّ) وجاء للتّوكيد، كقوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ **أَنْفُسَهُمْ** يَظْلِمُونَ))-يونس:44. أي: لإفادة تخصيص الناس ظلم أنفسهم. و(أنفسهم) مفعول به مقدم للفعل (يظلمون).

<u>تأخيره على الفعل والفاعل وجوبا</u>([8]):

---

[6] - ينظر: همع الهوامع ج:2، ص:7،8.

[7] - يجوز في :(كأيّن وكم) في الآتين إعرابان: 1- مبنيتان على السكون في محل رفع مبتدأ.2- مبنيتان على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف يفسّره المذكور.

يتأخر المفعول على الفعل والفاعل وجوبا، وهو الترتيب الأصلي له في الحالات الآتية:

أ- أنْ يكونَ المفعولُ به منسبكا من: (أنّ ومعموليها) نحو قولك: (عَرَفْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ).

ب- أن يكوم مع فعلٍ تَعَجُّبيٍّ نحو قولك: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !).

ج- أن يكون مع فعل موصول بحرف، نحو قولك: (من البِرِّ أَنْ تَكُفَّ لِسَانَكَ).

د- أن يكون مع فعل موصول بجازم، نحو قولك: (لم أَضْرِبْ زَيْدًا)، فلا يقدّم على الفعل فاصلا بينه وبين الجازم، فلا تقول: (لَمْ زَيْدًا أضْرِبْ)، فإن قُدّم على الجازم جاز، لك أن تقول:(زَيْدًا لم أَضْرِبْ).

هـ- أنْ يكونَ مع فعل موصول بلام الابتداء، نحو قولك:(ليكْرم زيدٌ عمرا)، أو لام القسم نحو: (واللهِ لأكْرِمَنّ زيدًا)، أو قد نحو: (واللهِ قدْ أَكْرَمْتُ زيدًا)، أو سوف نحو قولك: (سَوفَ أُكْرِمُ زَيْدًا).

و- أنْ يكونَ مع فعل مؤكّد بالنُّونِ، فلا يُقال: زيدًا أُكْرِمَنْ.

<u>رتبة المفعول المتعدّد</u>:

قد يتعدد المفعول به في الكلام إذا كان الفعل متعديا لأكثر من مفعول وفي هذا يكون لبعضها الحق في التقدم على بعض إمّا لكونه مبتدأ في الأصل كفعولي (ظن) وأخواتها، نحو: (ظنّ الطّالب **الامتحانَ صعباً**)، فتقدم المفعول الأول (الامتحان) واجب هنا لأنّ أصله مبتدأ، والمبتدأ واجب التقديم حسب ترتيب عناصر الجملة الاسمية، أو لكونه فاعلا في المعنى كمفعولي (أعطى) وأخواتها([9])، نحو: (أعطيت **الطّالبَ جائزةً**)، فتقدّم (الطالب) لأنّه فاعل في المعنى فهو الآخذ الجائزة.

وإذا خيف اللّبس فوجب تقديم الأول وتأخير الثاني نحو قولك: (أعطيت **زيدًا** عمرًا)، لأنّه لو قدّم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ؟. كما يجب تقديم ما كان ضميرا متصلا وتأخير ما كان

---

[8] - همع الهوامع ج:2، ص:8،9.

[9] - ينظر: همع الهوامع، ج:2، ص:11، 12.

اسما ظاهرا نحو قوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ **الْكَوْثَرَ**) الكوثر: 1. ويتقدّم الثاني وجوبا إذا كان الأول مشتملا على ضمير يعود عليه نحو: (اعط **القوسَ باريــ(ها)**)، والأصل (أعطِ الباريَ القوسَ).

وفي هذه الحالات كلّها لا يجوز تقديم المفعول الأول والثاني على الفعل مهما كان أصلهما لضعف ذلك عند كثير من النحاة ([10]).

<u>حذف المفعول به</u>:

ذهب النّحاة إلى أنّ ذكر الشيء هو الأصل، وحذفه الفرع، وأنّ العرب إذا ذكروا شيئا من الكلام فَلِمعْنى، وإذا حذفوه فَلِمعْنى. ويلجأ المتكلّم للحذف في العادة إذا ثقُل عليه الكلام، أو رأى أنّ أَحدَهما أكثرُ تأثيرا في السّامع من الآخر، أو أكثرُ تحقيقا لأغراض بلاغية وجمالية لا يحقّقه الآخر. يرى عبد القاهر الجرجاني أنّه إذا حُذِف المفعول به فإنّ الحاجة إليه أمسُّ، وهو بما نحن فيه أخصّ، واللّطائف كأنّها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحُسْنِ والرّونقِ أعجبُ وأظْهرُ ([11]).

والحذف كثيرٌ في كلام العرب لِما يحقّقه من إيجاز، وصنعة لغوية، وبلاغيّة وجمالية. فقدْ حذفوا الجملة، والكلمة، كما الحرف، والحركة" وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكلّف علم الغيب في معرفته"([12]).

ومن بين عناصر الجملة الفعلية التي الأصل فيها جواز حذفها المفعول به، ذلك لأنّه فضلة ([13]) حسب قول قدامى
النحّاة والبلاغيّين، لكنّه لا يكون مقبولا في كلّ تركيب، ولا جيّدا في كلّ موضع، بل يكونُ ممنوعًا إذا جاء على

---

[10] – ينظر: الكتاب، ج:1، ص: 120.

[11] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: مُحَمَّد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ت)، ص:153.

[12] – الخصائص ج:2، ص:360.

[13] – فضلة من حيث التركيب لا من حيث المعنى، لأنّ المفعول به له أثره الإيجابي في الدلالة، وإن كان بعض البلاغيين يرون أنّ الحذف في بعض المواطن يكون أبلغ من الذكر إذا توفّرت بعض الشروط كوجود ما يدلّ عليه من قرائن، وجود السياق الذي يُجَنّد فيه الحذف على الذّكر، وأن يكون المخَاطب عالما به، وغيرها ممّا توسّعت فيه كتب المفسّرين والبلاغيين والنحويين. ينظر: الخصائص ج:2، ص: 360، ودلائل الإعجاز، ص:153.

صورٍ معيّنة، وجائزا على أخرى أفاض فيهما النحاة ([14]) بالشرح والتّحليل والّتي نلخّصها فيما يأتي:

أوّلا: <u>صور منع حذف المفعول</u>:

– **أن يكون نائبا عن الفاعل المحذوف**، لأنّه صار عمدة مثله لا تكتمل عملية الإسناد، ولا دلالة الجملة إلاّ بوجوده،
نحو: (أُلْقِيَتِ المُحَاضَرَةُ). قال تعالى: ((خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ))– الأنبياء: 37.

– **أنْ يكون مُتَعَجَّبًا منه**، نحو: (مَا أَجْمَلَ السَّمَاءَ!). قال تعالى:((قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ))– عبس:17.

– **أنْ يكون مُجَابا به**، نحو: (عَليّا)، لِمن قال منْ أَكْرَمْتَ؟، فلو حُذف ما حصلنا على الجواب.

– **أنْ يكون محصورًا**، نحو: (مَا أَكْرَمْتُ إِلاَّ عَلِيًّا)، فلو حُذف المفعول: (عليًّا) لفُهِم نفي الإكرام مطلقا.

– **أنْ يكون عامله محذوفا**، نحو: (خَيْرًا لنا، وشرًّا لعدوّنَا).

– **إذا كان المبتدأ غير(كلّ)، والعائد المفعول**، نحو: (عليٌّ أَكْرَمْتُهُ)، فلا يقال اختيارا: (عليٌّ أَكْرَمْتُ)، بحذف العائد (الضمير: هُ)، ورفع (عليّ)، بل يجب عند الحذف نصب (عليّ)، فتقول نحو هذا: (عليًا أَكْرَمْتُ).

ثانيا: <u>صور جواز حذف المفعول</u>:

– **أنْ يكون مقصودًا مع الحذف فينوى لدليل**؛ ويُقدّر في كل موضع من مواضع الحذف ما يؤدّي معناه، نحو قوله تعالى: ((فَعَّالٌ لِمَا **يُرِيدُ**))– هود:107، أي: لما يريده، وقوله تعالى: ((وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا))– التّغابن:16، أي: اسمعوه وأطيعوه، فالحَذْف في الآيتين خُصَّ

[14] – همع الهوامع ، ج:2، ص: 9، 10.

الضمير، وهو مقصود به إمّا تضمين الفعل المتعدّي معنى يقتضي اللّزوم كالأوّل، وإمّا الإيجاز كالثّاني.

– **ألاَّ يكون مقصودا أصلاً، وينزل الفعل منزلة القاصر**، وذلك عند إرادة وقوع الفعل نفسه فقط، فيكون المفعول
منسيا، كما يُنسى الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، نحو قوله تعالى: ((كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ))– البقرة:60، فالمعنى هو إرادة وقوع الفعلين: (كُلُوا وَاشْرَبُوا) فقط وليس المراد منه تعيين نوع الأكل.

– **كما يجوز حذفه في الفواصل** :وذلك نحو قوله تعالى :((وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى. وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى))– الكوثر : 8.7. والتقدير : فهداك، فأغناك.

– **ويحذف جوازا بعد نفي العلم**، كقوله تعالى :((أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ)) – البقرة:13، والتقدير
حسب المفسرين: لا يعلمون أنهم السفهاء، فالمصدر المؤول من أن ومعموليها المحذوفين في محل نصب مفعول.

مراجع المحاضرة:

[1] – المفصل في علم العربية، الزمخشري.
– المقتضب، المبرد.
[1] – الكتاب، سيبويه.
– همع الهوامع، السيوطي.
[1] – الخصائص، ابن جني.

أسئلة تطبيقية:

1– اشكل الأبيات التالية ثم استخرج منها المفعول به وبين نوعه ورتبته وعامله:
– قال الشاعر: أخي ما بال قلبك ليس ينقي كأنك ما تظن الموت حقا
– وقال آخر: هي الدنيا تقول بملئ فيها حذار حذار من بطشي وفتكي

– فاغفر ذنوبا إلهي قد أحطت بها رب العباد وزحزحني عن النار
– يا رب أسرفت في ذنبي ومعصيتي وقد علمت يقينا سوء آثاري